● أخبار قصيرة

قطاع النفط يستعيد أكثر من نصف طاقته الإنتاجية



شدد وزير النفط بالوكالة على قدرات الخبراء المحليين في الحفاظ على صناعة النفط وضمان استقرارها، قائلاً: أنه رغم الأضرار التي لحقت بالمنشآت النفطية خلال المواجهات الأخيرة، فقد أُعيد حتى الآن تأهيل أكثر من ٥٠ ٪ من الطاقة الإنتاجية المفقودة وإعادتها إلى دورة النشاط، فيما تتواصل عمليات إعادة تأهيل بقية القطاعات. وأشار حميد بورد إلى اتساع نطاق أنشطة هذه الصناعة، مضيفاً: أن تطوير وتشغيل أكثر من ٦٠ حقلاً نفطياً وأكثر من ١٠٠ مكمن، بدءاً من مراحل الاستكشاف والحفر وصولاً إلى الإنتاج والبيع، يتطلب قدرات تشغيلية وتخصصية واسعة، وهي قدرات تتوفر في البلاد لحسن الحظ، مضيفاً: بفضل التخطيط والجهود المتواصلة على مدار الساعة للخبراء، تمكنا حتى الآن من استعادة أكثر من ٥٠ ٪ من الطاقة الإنتاجية المفقودة، ولا تزال عمليات إعادة تأهيل بقية القطاعات مستمرة.

استمرار ارتفاع مؤشر بورصة طهران



أنهى المؤشر العام لبورصة طهران تعاملات، أمس الاثنين، مرتفعاً بمقدار ٦٢ ألف نقطة، ليستقر عند مستوى ٨ ملايين و٣٨٩ ألف نقطة، فيما سجل مؤشر الشركات المتساوية الأوزان ارتفاعاً قدره ٤١ ألف نقطة، ليبلغ مستوى مليونين و ٥٣٠ ألف نقطة. وبلغت القيمة الإجمالية للسوق ٢٤/٣ ألف تريليون تومان، فيما سجلت قيمة التداولات ٩٠٦ تريليونات تومان، وبلغت قيمة التداولات الصغيرة ٤٣/٣ تريليون تومان. واستقر ٨٦٪ من السوق في المنطقة الخضراء، وأنهت ٦٤٦ شركة تعاملاتها على ارتفاع. كما ارتفع مؤشر سوق البورصة الموازية بمقدار ١١٢١ نقطة، ليصل إلى مستوى ٧٤٢٨٤ نقطة، وبلغت قيمة التداولات في هذا السوق ٨٦٤/٣ تريليون تومان، توزعت على ٧/٧ تريليون تومان لقطاع الأسهم، و١٠/٦ تريليون تومان للصكوك المالية الإسلامية، و ٨٢٧/٣ تريليون تومان لعمليات السوق المفتوحة.

منفذ شلمجة الحدودي مفتوح وحركة المسافرين تسير بصورة طبيعية



نفى رئيس هيئة المنافذ الحدودية في العراق، إغلاق منفذ شلمجة الحدودي مع إيران، مؤكداً أن المنفذ مفتوح ويواصل عمله بصورة طبيعية. وقال عمر الوائلي، في تصريح لوكالة الأنباء العراقية، أمس الاثنين: إن منفذ شلمجة الحدودي مفتوح، إلا أن هناك إجراءات تدقيق وتفتيش دقيقة على البضائع الواردة، فيما تسير حركة المسافرين بصورة طبيعية جداً، من دون أي تأثير في انسيابية دخولهم وخروجهم.

منظمة تنمية التجارة تدعو لاستثمار الإمكانات غير المستغلة في المناطق الحدودية؛

المحافظات الحدودية رافعة جديدة لتطوير التجارة الخارجية

الوفاق/ أعلن وزير الصناعة والتعدين والتجارة عن إقرار قرار يتيح استيراد المواد الأولية التي تحتاجها المصانع عبر المنافذ الحدودية المشتركة للمحافظات الحدودية، بما يشمل إمكانات مثل التجارة عبر السفن التقليدية الصغيرة.

وقال محمد أتابك، أمس الاثنين، خلال الاجتماع العام لمديري قطاع الصناعة والتعدين والتجارة، إنه يتعين على مديري المحافظات الحدودية، بالتنسيق مع المركز، تحديد الاحتياجات الفعلية للمنتجين، من خلال إدخال بعض السلع التي تحتاجها الصناعات، والاستفادة من الإمكانات القانونية للتجارة الحدودية في تأمين المواد الأولية وقطع الغيار.

وأعرب أتابك عن تقديره لإعداد أطلس التجارة الخارجية للمحافظات، قائلاً: إن هذا الأطلس يحدد الإمكانات التصديرية والاستيرادية لكل محافظة، ويوضح السلع التي تمتلكها كل محافظة لأغراض التصدير، والمواد الأولية والسلع التي تحتاج إليها، وكيفية الاستفادة من إمكاناتها الجغرافية وموقعها المجاور للدول الأخرى.

الاستثمار من أجل الإنتاج ودعم القطاع الإنتاجي

وقال وزير الصناعة: إن إدارة أوضاع البلاد واستمرار الأنشطة الاقتصادية في الأيام الصعبة، هما ثمرة الجهود الجماعية والتنسيق بين مختلف أجهزة الحكومة ووزارة الصناعة والتعدين والتجارة والناشطين الاقتصاديين وأصحاب المهن والمنتجين، مضيفاً: أن الشعب الإيراني أظهر خلال الأيام والأشهر الماضية، من خلال حضوره ودعمه، أنه يقف إلى جانب نظامه حتى في الظروف الصعبة، مشيراً إلى أن هذا التكاتف يمثل رصيداً قيماً لمستقبل إيران.

وأوضح: أن الجبهة الرئيسية لنشاطنا اليوم هي المجال الاقتصادي، وأن المنتجين يقفون في الخطوط الأمامية لهذه الجبهة، مؤكداً أن تأكيدات القائد الشهيد خلال السنوات الماضية انصبت باستمرار على الإنتاج والاستثمار من أجل الإنتاج ودعم القطاع الإنتاجي، مشدداً على ضرورة تهيئة الظروف التي تمكّن المنتجين من مواصلة أنشطتهم، والحفاظ على سلسلة الإنتاج، وعدم تعرض القوى العاملة في الوحدات الصناعية لأي مشكلات.



تأمين الطاقة للصناعات ومنع توقف الإنتاج

وأشار وزير الصناعة إلى تأكيد رئيس الجمهورية على ضرورة ترشيد استهلاك الطاقة، قائلاً: ينبغي إدارة ترشيد الاستهلاك في مختلف القطاعات بطريقة تحول دون توقف أنشطة المنتجين بسبب نقص الكهرباء والغاز، وإن الاهتمام بتأمين الطاقة للصناعات يعني في الواقع الاهتمام بالعمالة والقيمة المضافة والمصالح الاقتصادية للبلاد.

كما أشار أتابك إلى الأضرار التي لحقت ببعض الوحدات الصناعية الكبرى خلال الحرب، موضحاً: أن ثلاث منشآت كبرى لإنتاج الصلب في البلاد تعرضت للقصف، إلا أنه بفضل جهود المؤسسات المعنية وإدارتها، عادت أجزاء من هذه الوحدات إلى دورة الإنتاج خلال فترة قصيرة، كما تتابع الصناعات البتروكيماوية بوتيرة سريعة عمليات إعادة الإعمار واستئناف النشاط، مضيفاً: أن قطاعي الصلب والبتروكيماويات من الصناعات المهمة والمدرة للعملات الأجنبية في البلاد.

تفعيل إمكانات المحافظات الحدودية

من جانبه، قال رئيس منظمة تنمية التجارة: إن إيران، في ظل سعي العدو إلى عزلها اقتصادياً من خلال استهداف التبادلات التجارية وفرض قيود اقتصادية، يتعين عليها الاستفادة من إمكانات المحافظات الحدودية لتطوير التجارة الخارجية وتوسيع نطاق التعاون.

وأشار محمد صادق مفتح، خلال هذا الاجتماع، إلى ضرورة الاستفادة من الإمكانات التجارية للمحافظات الحدودية، قائلاً: إن تطوير التبادلات التجارية مع الدول المجاورة، بما يتناسب مع الإمكانات والقدرات المتاحة على جانبي الحدود، يعد أحد الحلول الفاعلة لمواجهة القيود الاقتصادية وتعزيز اقتصاد المحافظات، مضيفاً: أن المناقشات في محافظة بوشهر تناولت موضوعات من قبيل التجارة البحرية وأنشطة البحارة والاستفادة من الإمكانات التجارية والاقتصادية للمحافظة، فيما تناولت في محافظة جيلان القضايا المتعلقة بسكان المناطق الحدودية وتعاونياتهم والمشكلات التي تواجه أنشطتهم التجارية.

وزير الصناعة: يتعين على مديري المحافظات الحدودية تحديد احتياجات المنتجين والاستفادة من الإمكانات القانونية للتجارة الحدودية في تأمين المواد الأولية وقطع الغيار

تأكيدات القائد الشهيد(رض) خلال السنوات الماضية انصبت باستمرار على الإنتاج والاستثمار من أجل الإنتاج ودعم القطاع الإنتاجي والحفاظ على سلسلة الإنتاج

رئيس منظمة تنمية التجارة: تطوير التبادل التجاري مع دول الجوار، أحد الحلول الفاعلة لمواجهة القيود الاقتصادية وتعزيز اقتصاد المحافظات الحدودية

وأكد مفتح ضرورة تفعيل إمكانات المحافظات الحدودية في البلاد، موضحاً: أن المحافظات الحدودية الغربية تمتلك أيضاً قدرات كبيرة لتطوير التجارة، وينبغي العمل على تهيئة الظروف اللازمة للاستفادة من هذه الإمكانات، من خلال تحديد العقبات القائمة وإزالتها، مشيراً إلى أن هذه الخطوة ستسهم، إلى جانب تعزيز التجارة الخارجية، في تنشيط الاقتصاد وتوفير فرص العمل على مستوى المحافظات.

وأعلن رئيس منظمة تنمية التجارة عن عقد اجتماع مع تعاونيات سكان المناطق الحدودية، قائلاً: ينبغي لهذه التعاونيات تحديد احتياجاتها ومشكلاتها وإمكاناتها في المحافظات والإعلان عنها، حتى يتسنى متابعة هذه القضايا على المستوى الوطني، وتهيئة الظروف اللازمة لتأمين احتياجاتها وإزالة العقبات التي تعترض أنشطتها.

وأشار مفتح إلى أنه رغم ضرورة مواصلة الجهود الجادة لرفع العقوبات والقيود الاقتصادية، يتعين على المسؤولين أيضاً اعتماد نهج فاعل والبحث عن حلول عملية لضمان استمرار التجارة وتطويرها، موضحاً: أن الظروف الراهنة يمكن أن تشكل فرصة لتفعيل الإمكانات غير المستغلة في المحافظات الحدودية، وتطوير التجارة مع الدول المجاورة، وتعزيز دور تعاونيات سكان المناطق الحدودية في اقتصاد البلاد.

خلال ندوة رؤساء ممثليات وزارة الخارجية في المحافظات؛

بحث فرص التعاون مع الجوار والشركاء الدوليين وتفعيل الدبلوماسية الإقليمية

الوفاق/ شدد نائب وزير الخارجية للشؤون القنصلية والبرلمانية على أهمية استثمار القدرات الاقتصادية للمحافظات، مؤكداً أن تفعيل «الدبلوماسية الإقليمية» وتعزيز التعاون مع المناطق الحدودية يمثلان ركيزة أساسية لدعم سياسة الجوار وتطوير العلاقات الاقتصادية الدولية للبلاد.



وخلال ندوة رؤساء ممثليات وزارة الخارجية في المحافظات أمس الاثنين، والتي هدفت إلى تعزيز الدبلوماسية الإقليمية وتوسيع دور المحافظات في دعم السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، أوضح وحيد جلال‌زاده: أن إدراج الدبلوماسية الإقليمية ضمن إطار الدبلوماسية الرسمية يعكس الأهمية الاستراتيجية للمحافظات في السياسة الخارجية، مشيراً إلى أنه وتنفيذاً لتوجيهات وزير الخارجية عباس عراقجي، تم تأسيس «مقر وزارة الخارجية للمحافظات» وعُقد اجتماعان بهذا الشأن. وأشار جلال‌زاده إلى الاجتماع الأخير للجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإسلامي، والذي حضره وزير الخارجية، معلناً عن مبادرة تهدف إلى تقديم تقرير مفصل حول الأنشطة والتدابير الاقتصادية لوزارة الخارجية كأولوية تسبق مناقشة ملفات المفاوضات وتطورات المحادثات مع الوسطاء، مضيفاً: لقد تم خلال الاجتماع إعداد وتقديم تقرير حول الإجراءات الاقتصادية لوزارة الخارجية وقد استهل وزير الخارجية النقاش بملف التعاون مع تركمانستان في قطاعي الغاز والكهرباء.

وأشار نائب وزير الخارجية للشؤون القنصلية والبرلمانية إلى أن الاجتماع المذكور بحث أيضاً الملفات الاقتصادية بما في ذلك شؤون المعابر والرحلات الجوية والقضايا النقدية والمصرفية؛ بالإضافة إلى مجالات العلوم والتكنولوجيا والإجراءات المتعلقة بالمقرات ذات الصلة، مشدداً على ضرورة اعتماد هذا النهج كإجراء مؤسسي داخل وزارة الخارجية.

وسعت هذه الندوة إلى رفع مستوى التنسيق بين الجهاز الدبلوماسي والقدرات المحلية، مع استثمار الموارد الاقتصادية والتجارية والثقافية والاجتماعية للمحافظات في سبيل تطوير العلاقات الدولية. كما تركزت الندوة في سياق الدبلوماسية الإقليمية على تعزيز أطر التعاون بين المكاتب التمثيلية لوزارة الخارجية والجهات التنفيذية والاقتصادية في المحافظات، وتحديد فرص التعاون المشترك مع دول الجوار والشركاء الدوليين؛ بالإضافة إلى توظيف الأدوات الدبلوماسية لدفع عجلة الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية.

مدير منظمة الموانئ: ملتقياً سفيري إيران لدى ماليزيا وقبرص:

الدبلوماسية البحرية تمضي نحو تطوير التعاون الميائي واستقطاب الاستثمارات

الوفاق/ استقبل مساعد وزيرة الطرق والإسكان والمدير التنفيذي لمنظمة الموانئ والملاحة البحرية، محمد شكيبي‌نسب؛ سفيري إيران الجديدين لدى كل من ماليزيا وقبرص، حيث ركزت المباحثات على تفعيل الدبلوماسية البحرية وتطوير أطر التعاون الدولي في قطاع الموانئ والنقل البحري.



واستعرض اللقاء استراتيجيات تعزيز التفاعلات التجارية واللوجستية وسبل استثمار القدرات الدولية لتنمية الاقتصاد البحري الوطني مع التأكيد على ضرورة تنسيق المواقف في المحافل الدولية وفي مقدمتها المنظمة البحرية الدولية. وقد تضمنت المحادثات مقترحات جوهرية تهدف إلى تعزيز المكانة الدولية لإيران في مجال النقل البحري، وقد تم طرح مقترح تشكيل لجان مشتركة للشؤون البحرية والموانئ مع ماليزيا وقبرص، تُعنى بتحديد مجالات التعاون ومتابعة القضايا التخصصية. كما تم اقتراح عقد سلسلة من الاجتماعات الفنية والافتراضية كخطوة أولية لدراسة التطلعات المشتركة ووضع برامج عمل مستدامة.

وأولى الجانبان أهمية بالغة لتطوير التعاون في مجالات إدارة الموانئ والهندسة البحرية والتقنيات الحديثة وتبادل الخبرات المعرفية وعقد ندوات علمية وتنظيم زيارات ميدانية تخصصية لتعزيز نقل التكنولوجيا وتطوير الكوادر البشرية.

كما بحث الجانبان سبل تحفيز الاستثمارات المشتركة وتسهيل نفاذ القطاع الخاص الإيراني إلى الأسواق البحرية الدولية، مؤكدين على ضرورة تحديث مذكرات التفاهم والاتفاقيات القائمة لضمان مواكبة التطورات في حركة النقل والتجارة بين الدول المعنية.

وتضمنت المباحثات قضايا جوهرية من أبرزها إعادة تعريف أدوار الأطراف الفاعلة في ممر الشمال - الجنوب مع تولي الجمهورية الإسلامية الإيرانية دور الميسر، وذلك بهدف استنباط آفاق جديدة للتعاون في مجالات النقل والتجارة الدولية.

استعادة قدرات إنتاج الغاز وتقليص فجوة الإمدادات

الوفاق/ أشار القائم بأعمال شركة «نفط وغاز بارس» إلى الجهود المبذولة لتعويض جزء من الطاقات الإنتاجية للغاز التي تضررت، قائلاً: إنه سيتم تعويض جزء من اختلال التوازن في إمدادات الغاز بالبلاد خلال العام الجاري، مع استمرار الإجراءات التشغيلية والدعم المقدم.

وأعرب حميدرضا مسعودي، أمس الاثنين، عن تقديره لجهود العاملين في ظل الظروف الصعبة والحساسة التي تمر بها البلاد، مشيراً إلى الأحداث الناجمة عن حرب الأيام الاثني عشر المفروضة والأضرار التي لحقت بمصفاة المرحلة ١٤، وذكّر بأنه خلال هجمات مارس ٢٠٢٦ أيضاً، التي أدت إلى تضرر أربع مصافٍ للغاز، تمكنت منظومة صناعة النفط، بالاعتماد على جهود العاملين والمديرين وتحليهم بروح المسؤولية، وبدعم ومساندة الشركة الوطنية للنفط ووزارة النفط، من إدارة الأوضاع وإعادة الأنشطة الإنتاجية إلى مسار مستقر.

وأشار مسعودي إلى الجهود المبذولة لتعويض جزء من الطاقات الإنتاجية للغاز التي تضررت، قائلاً: مع استمرار الإجراءات التشغيلية والدعم المقدم، سيتم تعويض جزء من اختلال التوازن في إمدادات الغاز بالبلاد خلال العام الجارين، مؤكداً أن هذا الإنجاز هو ثمرة جهود جميع المعنيين، ولاسيما العاملين في شركة «نفط وغاز بارس»، الذين يواصلون أداء مهامهم في الميدان، بالتزام والتزام بالمسؤولية، كلما واجهت البلاد ظروفاً صعبة.

